

Mission permanente de la Grande Jamahiriya
Arabe Libyenne Populaire Socialiste
auprès de l'Office des Nations Unies et
des organisations internationales en Suisse



إن العلاقات الدائمة بين الشعوب
وليست بين الحكومات

بعثة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الإشترافية العظمى المقيمة لدى الأمم
المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية بسويسرا

كلمة الجماهيرية العربية الليبية
في اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر الدول الأطراف
في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة

عام 2010

جنيف من 4/28 الى 2008/5/9

Dr. Ali Gashoot

2008/5/9

السيد الرئيس

يسعدني في مستهل كلمتي باسم وفد بلادي أن أضم صوتي للذين سبقوني في تهنئتك على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة، وإننا على ثقة تامة بأن إدارتكم الحكيمة وخبرتكم المتميزة ستمكنكم من القيام بمهامكم على أكمل وجه وستفود أعمالنا الى الخروج بأفضل النتائج المرجوة، كما لا يفوتني أن اتقدم لأعضاء مكتبكم الموقر بأطيب التهاني مؤكداً على ثقتنا العالية بكفاءتهم في تسيير أعمال هذه اللجنة.

السيد الرئيس

يأتي إنعقاد هذه الدورة للجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010 مسيحي في ظروف صعبة يمر بها العالم من جراء القلق المتزايد لدى معظم الدول خاصة دول الشرق الأوسط والذي يعكسه التراجع الخطير في تنفيذ الالتزامات الرئيسية للمعاهدة وتملص الدول الحائزة على أسلحة نووية من تعهداتها، وظهور توجهات معاكسة للمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات بين مختلف الدول، الأمر الذي أدى الى تفاقم الشكوك من فاعلية نظام منع الانتشار وجدواه في تحقيق الأمن لأعضائه.

السيد الرئيس

إن الغرض والغاية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو تحقيق السلم والأمن الدوليين، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق عالمية المعاهدة وانضمام كافة الدول اليها دون استثناء، الأمر الذي لم يتم الوصول إليه الى الآن، فمازالت الدول النووية تمتلك ترسانات من الأسلحة النووية المدمرة ووسائل ايصالها، الى جانب ذلك مزودة باستراتيجية تستند الى الردع النووي والتلويح باستخدامه ضد الدول غير النووية كلما دعت الحاجة الى تنفيذ سياساتها وتحقيق مصالحها ضاربة بذلك عرض الحائط بكل القرارات والمواثيق الدولية الصادرة في الخصوص. إن الأحداث التي مر بها العالم عبر السنوات الماضية برهن على أن الأمن والسلم الدوليين لا يتحققان من امتلاك أسلحة الدمار الشامل او التهديد باستخدامها، بل بترسيخ مبدأ الحوار والتفاهم وتعزيز التعاون المثمر بين الدول، وهذا ما أدركته بلادي بجلاء حين بادرت بمحض ارادتها بالاعلان في 2003/12/19 عن التخلص من البرامج والمعدات التي قد تؤدي الى انتاج أسلحة محظورة دوليا وهي عندما قامت بذلك تطمح كغيرها من بلدان العالم أن تعيش في أمن وسلام وتضع الدول المالكة لأسلحة نووية أمام مسؤولياتها، وتعزز مبدأ منع استعمال او التهديد باستعمال أسلحة الدمار الشامل ضد كافة الدول.

السيد الرئيس

لقد مر ما يقرب من أربع عقود على إبرام معاهدة عدم الانتشار النووي وثلاث سنوات على مؤتمر المراجعة الأخير إلا أن المخاطر الناشئة عن التسلح النووي ما زالت قائمة في ظل امتلاك عدد من الدول لترسانات من الأسلحة النووية وضعت في حالة تأهب قصوى، إن ما يبعث عن القلق هو عدم إحراز أي تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي، وبالتالي عدم تحقق الأهداف التي وجدت من أجلها المعاهدة وهي بناء عالم خال من الأسلحة النووية، وهو ما يبدو الآن بعيد المنال، حيث قابل التزام الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة بعدم تطوير أي أسلحة نووية أو اقتنائها بعدم تعهد الدول النووية بالتعاون بحسن نية من أجل تحقيق نزع السلاح النووي. إن نظام عدم الانتشار لا يمكن له البقاء إلا إذا قدمت الدول النووية الأدلة الكافية على التزامها بتنفيذ أحكام المعاهدة بما في ذلك خطة نزع السلاح النووي تدريجياً وتدميره في النهاية، وعدم العودة الى سباق التسلح من جديد.

السيد الرئيس

إن بلادي تعلن بوضوح موقفها من ضرورة اتخاذ خطوات عملية لدعم المعاهدة والمحافظة على مصداقيتها بما يحقق تجديد الالتزام بالتنفيذ المتوازن لمحاورها الثلاث وهي: نزع السلاح ومنع الانتشار والتعاون الدولي في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. فبشأن محور نزع السلاح لا بد ان تؤكد الدول النووية التزامها بهذا الهدف الرئيسي للمعاهدة من خلال التحرك الفاعل نحو تنفيذ الخطوات العملية التي أقرها مؤتمر المراجعة عام 2000 والالتزام بمبادئ الشفافية في اجراءات خفض اسلحتها النووية. أما محور منع الانتشار فإن بلادي تدعم نظام الضمانات الشاملة وتؤكد على ان الجهة الوحيدة المخولة بمراقبة هذا النظام والتعاطي مع الدول الأطراف فيه هي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحث كافة الدول على الانضمام الى البروتوكول الإضافي كوسيلة لتعزيز هذا النظام. بيد أن المحور الثالث لا يقل أهمية عن سابقه فهو الوسيلة المشروعة في حق الدول غير النووية غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية والتي ستوظف لتحقيق التنمية الحقيقية، هذا الحق يجب الحصول عليه دون تفرقة، إن بلادي تؤكد على هذا الحق الأصيل للدول مع عدم جواز تفسير أي نص في المعاهدة بشكل يؤثر على تطوير وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، من ناحية أخرى تعبر عن قلقها من فرض أي قيود على تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية مما يعيق جهود التنمية وحق الدول غير النووية فيها طبقاً للمعاهدة.

السيد الرئيس

نظراً لعدم تحقيق أي تقدم تجاه تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة فقد أدركت بعض الدول غير الأعضاء في المعاهدة مثل (إسرائيل) وبدعم من بعض الدول النووية من أن تواصل بناء وتطوير أسلحتها النووية، الأمر الذي جعل من منطقة الشرق الأوسط تحت تهديد السلاح النووي الإسرائيلي والذي يشكل تهديداً خطيراً لكل دول العالم وحوض المتوسط خاصة إن بقاء البرنامج النووي الإسرائيلي خارج نظام عدم الانتشار ورفض (إسرائيل) الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار يشكل تهديداً مباشراً للأمن والسلم الإقليمي والدولي ويضعف من مصداقية المعاهدة ونظام عدم الانتشار.

لقد مرت سنوات عدة منذ صدور قرار الشرق الأوسط عن مؤتمر تمديد ومراجعة المعاهدة عام 1995 وهو القرار الذي كان جزءاً أساسياً من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة كما كان سبباً أساسياً في انضمام باقي الدول العربية إلى المعاهدة، ناهيك عن ترحيب مؤتمر المراجعة عام 2000 بهذا الانضمام ودعا (إسرائيل) بوصفها الوحيدة التي لم تنضم إلى المعاهدة إلى الإسراع بالانضمام وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن بلادي تعبر عن أسفها الشديد بأن شيئاً من هذا لم يتحقق، وتطالب اللجنة بإفراح وقت كاف لمناقشة الإجراءات اللازمة بوضع هذا القرار موضع التنفيذ والاتفاق على آلية عملية قابلة للتطبيق وإنشاء هيئة فرعية في إطار هذه اللجنة تعني بالموضوع.

وفي الختام تفضلوا يا سيادة الرئيس بقبول شكرنا العميق متمنين لأعمال

هذه اللجنة النجاح.